برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه موول بالفعل
لوقوعه صلة لال اي الذي يطيع الثاني بعد اللام الجارة سوا
كانت للتعليل كما في نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما
تقدم من ذنبك وما تاخر ام للعاقبة المسماه بلام الصيرورة
ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان
لما افهم عليه لما القي الله تعالى عليه من المحبة فلا يرد ان احدا لا يجد
فقصد وان يصير قرة عين لهم فآل بهم الامر الى ان صار لهم عدوا
وحزنا ام للتاكيد وهي الاتية بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم
لرب العالمين فان مضمرة جوازا بعد اذا اقترن الفعل بعدها بلا
سواء كانت موكدة كالتي في نحو ليلا يعلم اهل الكتاب الم نافية نحو ليلا
يكون للناس عليكم حجة ووجوبا لاغير كراهة اجتماع لامين والا في نحو
وما كان الله ليعذبهم بما هو مسبوق بكون ماض او معنى منفي بما او لم
فقط مسندة لما اسند اليه الفعل المقرون باللام كما في المغني فيضمر وجوبا
لاغير وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص واصلت
في الفعل الواقع بعد ما قد ذهب الكوفي الى انه خبر كان وجري
عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان تبعا
للبصري فهو قول مركب من قولين وذهب البصري الى ان خبر
كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف
وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل
المنصوب بها على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو وما كان الله
ليعذبهم وما كان الله مريدا لتعذيبهم ويقدر في كل موضع ما يليق
به على حسب سياق الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء صرحا

واللام التوكيد

به في بعض كلام العرب قال سموءل ولم تكن اهلا لتسمى فصرح
بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه
استعمال لاغير وقد صرح في المغني بان قولهم لاغير لحن وفي الشذور
بانه لم تتكلم به العرب وقد مر ما فيه واما اضمار ان وجوبا
في خمسة مواضع احدها هذا والثاني اشار اليه بقوله كاضمارها
اي ان وجوبا بعد حتى الجارة نظما ونثرا ومجرورها كان اسما صريحا
في فيه بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر وان كان موولا من ان
والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما
قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وتارة بمعنى كي وذلك اذا كان
ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما حتى في
الي امرك الله هذا مذهب الجمهور واثبت ابن مالك لها معنى ثالثا
وهو ان يكون بمعنى الا ان واستظهره المصنف في قوله
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل مع ان
احتمال الغاية متات وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها
بان مضمرة لا بها لانه قد ثبت جرها للاسماء فوجب نسبة العمل
هنا لان المقرر من ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل في الافعال
لان ذلك ينافي الاختصاص وانما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها
قال ابو حيان لان النصب بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الحكم
به وحتى ثبت جر الاسماء بها وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك
بما قدر من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد
في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصت للاستقبال
ولا ينصب المضارع بان بعدها الا ان كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
سواء كان مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن التكلم نحو لن نبرح عليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)